

## حق الوصول إلى المعلومات في جامعة القديس يوسف

القاضية الخازن بالتفصيل مفاعيل قانون الحق في الوصول الى المعلومات والمعوقات التي تعترضه، وعددت الثغرات "التي لا تزال موجودة والتي تعيق تطبيق القانون كما يجب كما أقر في باقي البلدان على غرار فرنسا مثلاً".

من جهتها، تناولت قعقور دور قانون الحق في الوصول الى المعلومات في تعزيز الديمقراطية والمواطنة، وأكدت أن "الوقت قد حان لاستبدال السلوك الحالي بسلوك جديد يتناسب مع بناء الدولة وليس في بناء زعامات لا تحاسب".

ومن الناحية الإعلامية، تحدث مارون عن أهمية الوصول الى المعلومات عارضاً تجربته في مجال الإعلام والصعوبات التي يواجهها أي صحافي في عمله من أجل التوصل الى المعلومة الدقيقة لنقلها الى المتابع بطريقة شفافة.



أمّا مخير فتحدث عن المرحلة التي سلكها إقرار القانون، منذ طرحه عام 2006 على مجموعة ناشطين ومن ثم إقراره في مجلس النواب عام 2017 فضلاً عن إقرار التعديلات عليه. وشرحت

صدور المراسيم التنفيذية عن وزارة العدل وصدور الخطة الوطنية للقانون واستكمال التعيينات الخاصة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ستراقب العمل بقانون الوصول الى المعلومات".

المعلومات الضرورية عن الرأي العام". بدوره، أشار النائب عقيص إلى أن هذه الندوة "تزامنت مع نشر التعديل على قانون الوصول الى المعلومات رقم 2017/28 في الجريدة الرسمية ومع

أقام مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف في بيروت، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور Konrad-Adenauer-Stiftung ((KAS)، ندوة حوارية افتراضية تحت عنوان "قانون الحق في الوصول الى المعلومات خطوة نحو الحكم الرشيد"، في حرم كلية الحقوق والعلوم السياسية- هوفلين. وشارك في الندوة التي أدارها البروفيسور باسكال مونان: النائب جورج عقيص، النائب السابق غسان مخبير، القاضية دورا الخازن، الدكتورة حليلة القعقور، الدكتور شربل مارون. وفي هذا السياق، قال مونان إن: "إقرار قانون الحق في الوصول الى المعلومات يُدخلنا عصرًا جديدًا، والتحدي الأكبر هو تطبيق هذا القانون وعدم التلطي خلف الاستثناءات الواردة فيه لحجب